مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد السابع ـ يوليو 2015م

التباين المكاني للصناعات الإنشائية في محافظة المثنى ((دراسة في جغرافية الصناعة))

أ. محمود محمد حسن الشمري

تحت إشراف

أ. د. أحمد السيد الزاملي

المقدمة

يعتمد نجاح الصناعة واستقرارها إلى حد ما على اختيار المكان المناسب لها ومن هنا تبرز أهمية التخطيط السليم فى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى العراق والمحافظة بأفضل الطرق وأكفئها، لذا تتجلى أهمية الصناعات الإنشائية بوصفها فرعاً مهماً من فروع الصناعة التحويلية كونها من أولى الصناعات الوطنية التى نشأت فى العراق، ذلك لارتباطها بالتطور والتقدم العمراني والصناعي بالإضافة إلى زيادة مشاريع الإسكان والتشييد[1]، فضلا عن السياسة الاستثمارية للدولة والتى ركزت على مشاريع البناء الارتكازية والتى بدورها تحتاج إلى منتجات هذه الصناعة حيث تهيئ الشروط الأولية لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية، ومع تصاعد حجم الاستثمارات التنموية في العراق خصوصا بعد زيادة إيرادات النفط وإتباع سبل الخطط الاقتصادية لتنمية مجمل الحياة الاقتصادية للبلاد وتطويرها.

[1] كفاية عبد الله، الصناعات الإنشائية فى محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه (غ.م). كلية الآداب، جامعة البصرة، 2005، ص2.

لذا تعتمد هذه الصناعات بالدرجة الأساس على ما يستخرج من باطن الأرض من خامات معدنية متمثلة بأحجار الكلس والدولومايت والجبس بالإضافة إلى الصخور والرمال والحصى وما إلى ذلك من الخامات المعدنية، كما وتختلف هذه الصناعات فى بينهما من حيث المادة الأولية المستخدمة فيها أولا وطبيعية ومراحل العمليات الإنتاجية ثانياً ونوع المنتجات ثالثاً ومن حيث موقع الفرع الصناعي فى عملية البناء رابعاً، بالرغم من تعدد هذه الاختلافات نجدان جميع فروع هذا القطاع الصناعي تشترك فى تحقيق هدف واحد هو استعمال منتجاتها النهائية فى عمليات البناء والتشييد[2] ومحافظة المثنى من المحافظات التى تكاد تشتهر بهذا القطاع الصناعي، ورغم توفر الإمكانات المتاحة إلا أنها لم تستغل بالشكل الصحيح والاستثمار الجيد الذى يناسب إمكانياتها، وهنا تكمن مشكلة البحث فضلاً عن عدم التوزيع الجغرافي المتوازن بين أقضية المحافظة مما جعل هناك تباين مكاني واضح فى توزيع منشآت هذا القطاع وأصبحت فيها أقضية متخلفة صناعياً واجتماعياً بالإضافة إلى عدم إتباع التخطيط السليم فيها.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث فى تسليط الضوء عن واقع قطاع الصناعات الإنشائية ودراسة الإمكانات المتاحة لها وبيان التوزيع الجغرافي المكاني لمحافظة المثنى وما هي أسباب التباين.

[2] محمد ازهر السماك، عباس على التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1987، ص88.

فرضية البحث

رغم توفر الإمكانات المتاحة لهذا القطاع الصناعي إلا أنها لم تشتغل وتستثمر بالشكل الذي يخدم قطاعات صناعية أخرى فى المحافظة، لذا لابد من إتباع التخطيط السليم فى ذالك القطاع والنهوض به.

هدف البحث

الوقوف على أسباب التباين المكاني لهذه الصناعات وتحديد المشاكل ومواقع الخلل في توزيعها ووضع الحلول المناسبة لها، فضلاً عن النهوض بواقع هذا القطاع الحيوي وتوفير كافة متطلبات البنى الأساسية له من اجل تطوير الواقع الصناعي في المحافظة وتنشيط حركة القطاع الصناعي فيها، وهذا بدورة يسهم فى عدة جوانب منها تشغيل الأيدي العاملة والقضاء على البطالة وتحسين الواقع المعيشى للأفراد.

حدود منطقة الدراسة

محافظة المثنى إحدى محافظات العراق تقع ضمن إقليم الفرات الأوسط والذى بدوره يتكون من خمس محافظات هى (بابل، كربلاء، القادسية، النجف، المثنى) تقع منطقة الدراسة ضمن القسم الجنوبي الغربي من العراق بين دائرتي عرض (30.16–33.29) شمالاً وخطي طول (44.00 – 46.30) شرقاً، انظر خريطة(1).***

(خريطة ١) موقع منطقة الدراسة من العراق

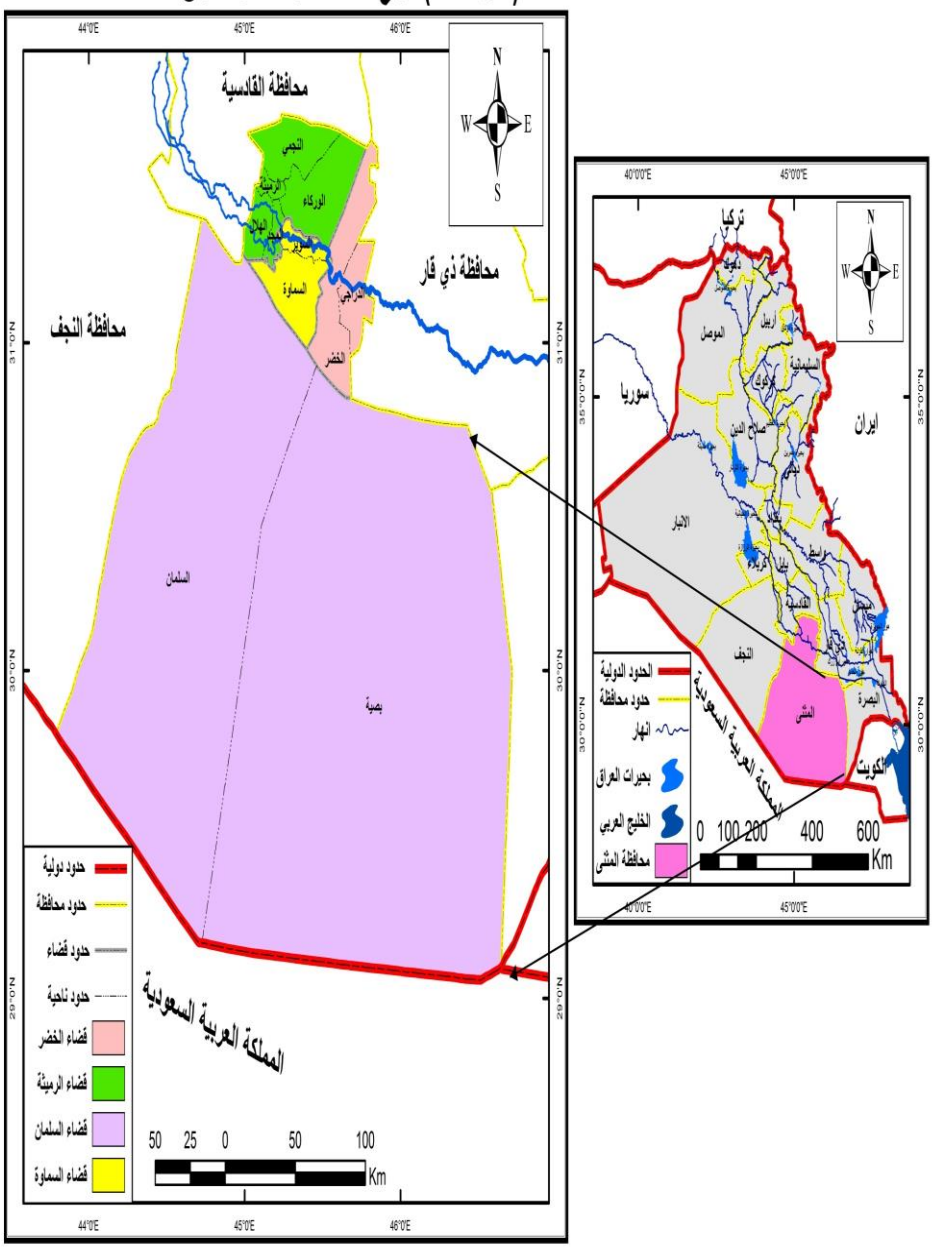

المصدر : وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ ،لسنة٢٠٠٧.

تبلغ مساحة منطقة الدراسة (51740 كم2) أي ما يعادل ما نسبته 8,11% من إجمالي مساحة العراق البالغة 435052كم2 وهى بذلك تستغل مساحة القسم الجنوبي من منطقة السهل الرسوبي والهضبة الغربية، بلغ عدد سكانها قرابة 718450 ألف نسمة حسب تقديرات السكان لعام 2010وهى بذلك تشكل ما نسبته 2،37% من إجمالي سكان العراق البالغ عددهم 30250390 مليون نسمة لنفس التقديرات أعلاه[3].

حيث يحدها من الشمال (محافظة القادسية) ومن الجنوب لها حدوداً دولية مع المملكة العربية السعودية ومن جهة الشرق تحدها محافظتي (ذى قار والبصرة) ومن الغرب محافظة النجف.

ويعد قضاء السماوة مركز محافظة المثنى والذى تم تشكيله فى 1969/10/1 وبذلك ضمت المحافظة أربعة أقضية كما يأتي،انظر خريطة (2).

1- قضاء السماوة ويضم ناحية السوير.
2- قضاء الرميثة وضم ناحية المجد ناحية الوركاء ناحية الهلال ناحية النجمي.
3- قضاء الخضر يضم ناحية الدراجي.
4- فضاء السلمان ويضم ناحية البصية.

هذه الأقضية ضمت سبع نواحي، والجدول (1) يبين مساحة كل قضاء من المحافظة وما هي نسبتها المئوية.

[3] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شعبة الإحصاءات السكانية، تقديرات سكان محافظة المثنى لعام 2010، بيانات غير منشورة.

(خريطه ٢) الوحدات الادارية لمحافظة المثنى

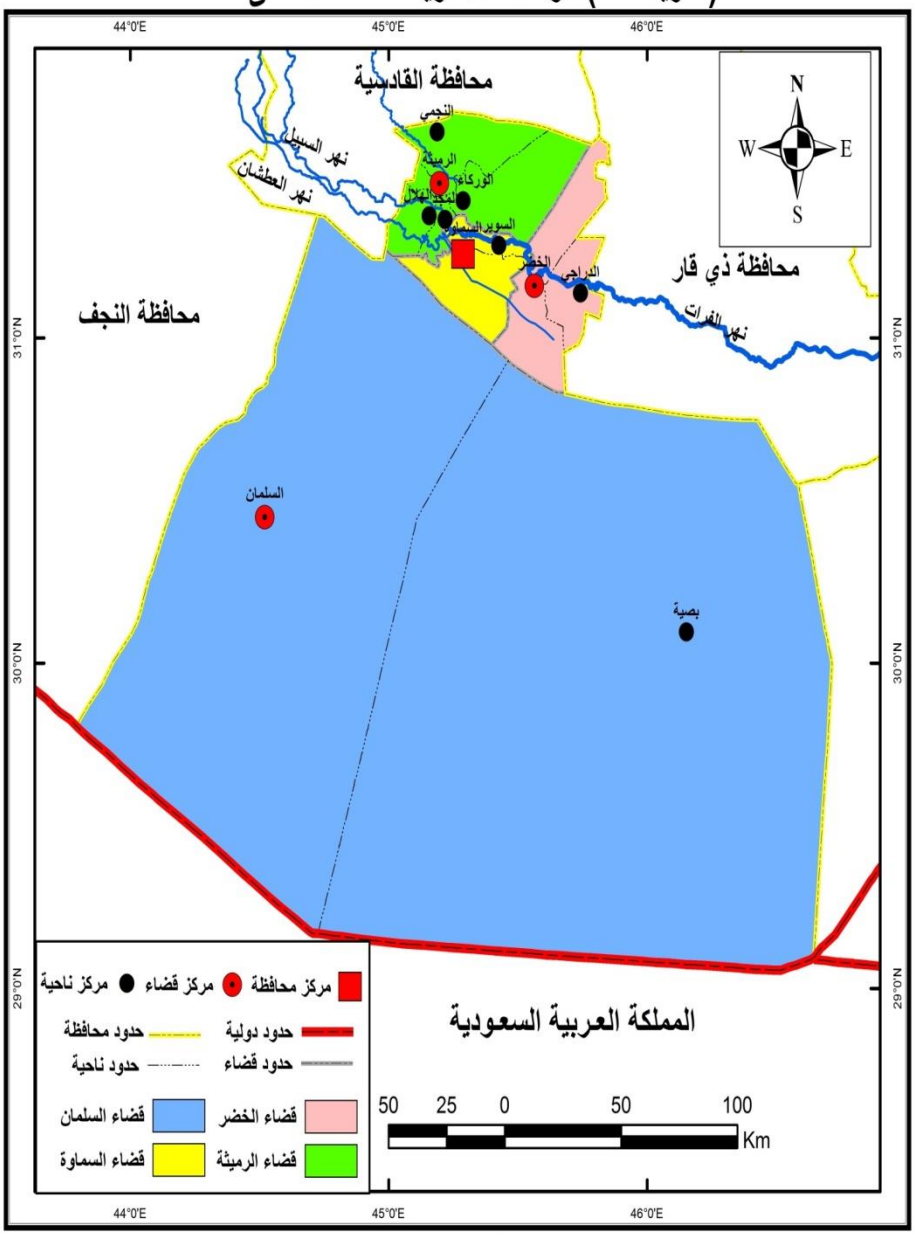

المصدر: وزارة الموارد المائية ،الهيئةالعامة للمساحة،خريطة الوحدات الادارية لمحافظة المثنى،بمقياس ١:٢٥٠٠٠٠لعام ٢٠٠٧ .

جدول رقم (1)

مساحة أقضية محافظة المثنى ونسبتها المئوية

القضاء	المساحة كم	النسبة المئوية
السماوة	941	1،8
الرميثة	2204	4،3
الخضر	1667	3،2
السلمان	46928	90،7
مجموع المحافظة	51740	%100

المصدر: مديرية إحصاء المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، لعام 2010.

المحور الأول: مراحل التطور التاريخي لقطاع الصناعات الإنشائية في محافظة المثنى.

تعد دراسة مراحل التطور التاريخي من الجوانب المهمة التي لها دور كبير في بيان واقع هذه الصناعة وكيفية تطورها وتقدمها عبر فترات زمنية محددة، وما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى ذالك التطور، لذا لابد من التطرق إلى هذا الجانب لكي توضح الصورة أمام القارئ، فضلاً عن مقارنة المحافظة بالعراق لبيان صورة التطور حيث لا يمكن دراسة التطور التاريخي بمعزل عن دراستها في

العراق لأن دراسة التطور التاريخي لهذه الصناعة بمحافظه المثنى جزء لا يتجزأ عن العراق بالإضافة إلى دراسة الفروق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد والأخذ بنظر الاعتبار تلك الظروف وبيان تأثيرها بهذه الصناعة سواء على مستوى العراق أم المحافظة.

لذا سيتم تقسيم مراحل التطور التاريخي لهذه الصناعة على النحو الأتي:

أولاً: المرحلة الأولى للفترة (1921- 1957).

ثانياً: المرحلة الثانية للفترة (1958- 1970).

ثالثاً: المرحلة الثالثة للفترة (1971- 1988).

رابعاً: المرحلة الرابعة للفترة (1989- 2012).

أما المرحلة الأولى (1921- 1957): كان اقتصاد العراق في هذه المرحلة بشكل عام زراعياً مختلفاً والصناعات القائمة في تلك الفترة صناعات حرفية استهلاكية لحد ما، حيث شهدت هذه المرحلة تأسيس الدولة العراقية والحكم الوطني عام 1921، وهي بداية مهمة في مجال تحقيق التنمية الصناعية في عموم البلاد[4] حيث صدرت عدة قوانين مهمة خلال هذه الفترة، منها قانون التعريفة الجمركية عام 1923 والذي ساهم في إعفاء الآلات والماكينات المستوردة من الضرائب كما شرعت الحكومة قانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم 14 لسنة 1923 وقد تضمن هذا القانون امتيازات وإعفاءات للمؤسسات الصناعية[5].

---

[4] عبد الزهرة الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه (غ، م) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص113.

[5] لمزيد من التفاصيل ينظر:-

- أحمد حبيب رسول، دراسات في جغرافية العراق الصناعية،مطبعة العاني، بغداد، 1975، ص- ص28- 29.

وقد أجريت تعديلات كثيرة على هذه القوانين ساهمت بدورها في تشجيع وإقامة المشاريع الصناعية ضمن قطاع الصناعات التحويلية ومنها قطاع الصناعات الإنشائية، كما شهدت هذه المرحلة تأسيس المصرف الصناعي العراقي عام 1947 لغرض منح القروض والمساعدات لدعم المشاريع الصناعية وكان هذا على مستوى محافظات العراق بشكل عام، أما محافظة المثنى لم تشهد تطوراً ملحوظاً لهذا القطاع كان نتيجة لعدم توفر الإمكانات المتاحة على مستوى المحافظة، حيث انتشرت بعض الصناعات الحرفية واليدوية البسيطة في عموم المحافظة، أما فيما يخص قطاع الصناعات الإنشائية فكانت صناعات بسيطة يدوية حيث كانت اغلب المنازل والبيوت تبنى من مادة الطين، إلى أن جاء عام 1950 حيث تم تأسس مجلس الأعمار الذي تبنى بدورة مسئولية تنمية القطاع الصناعي في عموم البلاد وتنمية جميع موارده الطبيعية والبشرية، ذلك عن طريق وضع برامج وسياسات إنمائية بهدف استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لأغراض التنمية الصناعية وتطويرها وزيادة الطاقة الإنتاجية[6].

من خلال ما تقدم يلاحظ أن هذه الفترة التي أعقبت قيام الحكم الوطني بالعراق قد امتازت بضآلة التقدم الصناعي، حيث لم يظهر دور للحكومة في تخصيص أي مبالغ في الميزانية لدعم قطاع الصناعة الوطنية[7] واقتصر دورها فقط في تشريع القوانين وإصدار التشريعات الخاصة بدعم الصناعة، لذا لم يلاحظ

– حسين موسى جاسم الأوسي، التوزيع الجغرافي للصناعة في بابل، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص26.

[6] كاثلين أم لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي، خطاب العائي، دار التضامن للطباعة والنشر، بغداد، 1963، ص140.

[7] عبد خليل فضيل، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1976، ص20.

تطور هذا القطاع على مستوى المحافظة إلا بصناعات حرفية يدوية بسيطة لجميع القطاعات الصناعية وليس فقط صناعة مواد البناء.

وفيما يخص المرحلة الثانية 1958 –1970: شهدت هذه المرحلة تعديلات وتطورات عديدة على موضوع القطاع الصناعي ومرحلة التصنيع بالعراق، حيث تم إلغاء مجلس الأعمار بعد ثورة تموز 1958وشكلت مكانه وزاره الصناعة ووزارة التخطيط والتي تولت مسؤولية التنمية الصناعية في عموم البلاد، خلال هذه الفترة ارتفعت عائدات النفط العراقية حتى وصلت الى89،70 مليون دينار حيث ارتبط ذالك بعاملين الأول الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط والعامل الثاني ارتفاع حصة العراق من العائدات النفطية بحسب الاتفاقية التي أبرمت عام 1951[8]. كما صدرت خلال هذه الفترة ثلاثة خطط اقتصادية استثمارية وهي كما يلي:

الأولى: الخطة الاقتصادية 1959– 1962

الثانية: الخطة الاقتصادية التفصيلية 1961– 1965

الثالثة: الخطة الاقتصادية الخمسية: 1965– 1969

الخطة الأولى: تهدف إلى وضع خطة تفصيلية مدروسة للقطاعات الاقتصادية بشكل عام، إذ بلغت مخصصات تلك الخطة 327،65 مليون دينار موزعة على القطاعات المختلفة ثم بلغت حصة القطاع الصناعي فهما 32،78 مليون دينار.

[8] عباس علي التميمي، النمو الصناعي في البصرة ونينوى، مركز دراسات الخليج، البصرة، 1981، ص34.

الخطة الثانية: أكدت في أهدافها على أهمية تحقيق التنمية الصناعية إذا بلغت مخصصاتها 556،3 مليون دينار كانت حصة القطاع الصناعي منها 166،78 مليون.

الخطة الثالثة: كانت مخصصاتها 668 مليون دينار، وقد سميت بخطة التنمية الصناعية، إذ استندت هذه الخطة على الفروع الصناعية الخمسة الرئيسة هي الصناعات الغذائية والكيمياوية والنسيجية والصناعات الفلزية والمعدنية بلغت حصة قطاع الصناعة ما مقداره 187.2 مليون دينار.

ومن خلال تلك الخطط الاقتصادية تنوعت وتوسعت القاعدة الصناعية في عموم العراق، فضلاً عن زيادة دور القطاع الاشتراكي الذي أصبح اكبر حجمًا وفاعلية في البناء الاقتصادي والصناعي.

وفيما يخص منطقة الدراسة فقد شهدت خلال هذه الخطط تطورًا ملحوظًا في قطاعاتها الاقتصادية ومنها قطاع الصناعة على وجه الخصوص، حين تم إنشاء معمل اسمنت الجنوب في قضاء السماوه عام 1958وبطاقه إنتاجيه 1500طن/ يوميًا أما الإنتاج الفعلي فكان 1200 طن/يومياً ويعد من المشاريع الكبيرة والتي تلبي احتياجات المشاريع الإنشائية بمادة الاسمنت، فضلاً عن إقامة العديد من المعامل، الصناعية المتمثلة بمعامل إنتاج الطابوق والجص (الملاط) والإسفلت ذلك لتوفر الإمكانات المتاحة في المحافظة لإقامة هكذا معامل صناعية وهذا بدوره يسهم في تطوير الواقع الصناعي للمحافظة.

المرحلة الثالثة 1971 – 1988: حدث تطور تأريخي تمثل بتحرير الثروة النفطية من الشركات الأجنبية بقرار التأميم في 1972/6/1 واستغلال العائدات النفطية لأغراض التنمية الاقتصادية إذ أعطت الدولة اهتمامًا كبيرًا في مسألة التوزيع الجغرافي للصناعة وإعادة النظر في واقع التوزيع المكاني في العراق

وعموم المحافظات انطلاقًا من مبدأ التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وخصوصًا المحافظات التي تعاني التخلف وسوء الأوضاع الاقتصادية فيها[9]، كما شهدت هذه المرحلة صدور عدة خطط للتنمية الاقتصادية والتي أسهمت في تنمية القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الصناعة، منها ما يأتي:

الأولى: خطة التنمية الاقتصادية 1970- 1975.

الثانية: خطة التنمية الاقتصادية 1976-1980

أكدت الخطة الأولى على الإسراع في إستراتيجية التنمية الصناعية بشكل يخدم جميع قطاعات الصناعة، فضلاً عن إقامة صناعات تساهم بدورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الموارد والإمكانات المتاحة، كذلك توزيع المشاريع الصناعية وبشكل متوازن جغرافيًا على مختلف المحافظات في ضوء عدة اعتبارات تراها الدولة مناسبة.

أما الخطة الثانية تمثلت بالتوسع الكبير في الجانب الاستثماري ودعم وتنفيذ المشاريع الصناعية، حيث يلاحظ في عام 1988 وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية نشطت حركة النشاط الصناعي بالنسبة لمحافظة المثنى اذا بلغ عدد منشآت القطاعات الصناعية 680 منشأة صناعية وبنسبة 1،7% من إجمالي منشآت العراق البالغة 40445 منشأة حيث وفرت هذه المنشات فرصة عمل لأكثر من 2973 عامل كما موضح بالجدول (2) إذ أن أغلب هذه المنشآت صغيرة الحجم تابعة للقطاع الخاص باستثناء بعض المنشآت الكبيرة التابعة للقطاع العام كمعامل الاسمنت وبعض المطاحن الكبيرة للحبوب.

[9] حسين موسى جاسم الأوسي، مصدر سبق ذكره، ص 44.

جدول (2)

تطور عدد المنشآت عدد العاملين في محافظة المثنى

للفترة 1971-1988

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين
1971	433	1821
1976	484	2638
1981	303	2478
1988	680	2973

المصدر: عبد الزهرة الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه (ع.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص 145.

يلاحظ مما تقدم أن هناك تطورًا ملحوظًا شهدته محافظة المثنى خلال هذه الفترة ذلك من خلال الزيادة الحاصلة في عدد المنشآت وعدد العاملين فيها، انعكس وبشكل ايجابي على تطور القطاعات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الصناعية منها، فيما يخص قطاع الصناعات الإنشائية شهدت المحافظة إقامة العديد من معامل الطابوق وإنشاء معمل للأسمنت في السماوة فضلاً عن معامل صغيرة للقطاع الخاص تنتج مواد البناء المتمثلة بالبلوك والكاشي(البلاط) والجص (الملاط)، وغيرها من المنتجات الإنشائية الأخرى.

المرحلة الرابعة 1989 – 2012: طرأت ظروف اقتصادية وسياسية صعبة جدًا خلال هذه المرحلة أثرت بشكل واضح على اقتصاد العراق وإخفاق جوانب

عديدة من القطاعات الاقتصادية الرئيسة مما اسهم في إخفاق النشاط الصناعي وعدم قدرته على مواكبة التطور والتقدم الإقليمي وقد تمثلت بالنحو الأتي:

1- حرب العراق على الكويت وما نتج عن هذه الحرب من عقوبات صارمة على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومنها فرض الحصار الاقتصادي الذي أثر بشكل كبير على اقتصاد العراق وجميع المحافظات.

2- الرد العسكري على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بحرب الخليج الثانية أدت إلى تدمير البنى الأساسية للعراق فأثرت على القطاعات الاقتصادية، وبوجه خاص الصناعية منها هذه الظروف ساهمت في تراجع الوضع الاقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي جعلت من قيمه الدينار العراقي تهبط إلى أقل مستوياته، إذ أصبح مقدار الدولار يعادل4000 دينار عراقي بعد أن كان الدينار بداية العقد الثامن يساوي أكثر من 3 دولار أمريكي.

ومن خلال الجدول (3) والشكل (1) الذي يبين بنية قطاع الصناعات الإنشائية في محافظة المثنى للفترة 2000- 2012 يلاحظ تباين واضح في المؤشرات الصناعية إذ بلغ عدد منشآت هذا القطاع 64 منشأة صناعية لعام 2000 استوعبت عدد عاملين بلغ عددهم 1787 عامل لنفس العام، أغلب هذه المنشآت صغيرة الحجم لا يتجاوز عدد العاملين فيها 10 عمال في كل معمل باستثناء معامل الاسمنت والطابوق كبيرة الحجم تعود ملكيتها للقطاع الخاص باستثناء معامل الأسمنت تعود للقطاع العام الحكومي، في حين يلاحظ خلال العام 2006 تراجع عدد المنشآت الصناعية إلى 27 منشأة صناعية وتزايد عدد العاملين إلى 3250 عامل وهذا التراجع يعود للظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مرت بها البلاد وتغيير نظام الحكم فيها وظروف الاحتلال الأمريكي للعراق.

فيما يخص عام 2012 عادت ونشطت حركة النشاط الصناعي بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته معظم محافظات العراق بما فيها محافظة المثنى التي ارتفع عدد منشآتها لهذا القطاع إلى 318 منشأة صناعية وبعدد عاملين بلغ 8363 عامل لنفس العام أعلاه، وهذا يعطي دورًا ايجابيًا لحركة النشاط الصناعي في المحافظة وزيادة دعم هذا القطاع الحيوي يعطي صورة واضحة لتحقيق أهداف التنمية الصناعية في المحافظة.

جدول (3)

تطور عدد المنشآت والعاملين في الصناعات الإنشائية

بمحافظة المثنى للفترة 2000-2012

الوحدة	عدد المنشآت	عدد العاملين
2000	64	1787
2006	27	3250
2012	318	8363

المصدر: مديرية إحصاء محافظة المثنى، شعبه المتابعة، الحاسبة الالكترونية، بيانات الصناعات الإنشائية لمحافظة المثنى، بيانات غير منشورة، عام 2012.

شكل (1)

عدد المنشآت وعدد العاملين في الصناعات الإنشائية

في محافظة المثنى للفترة2000-2012

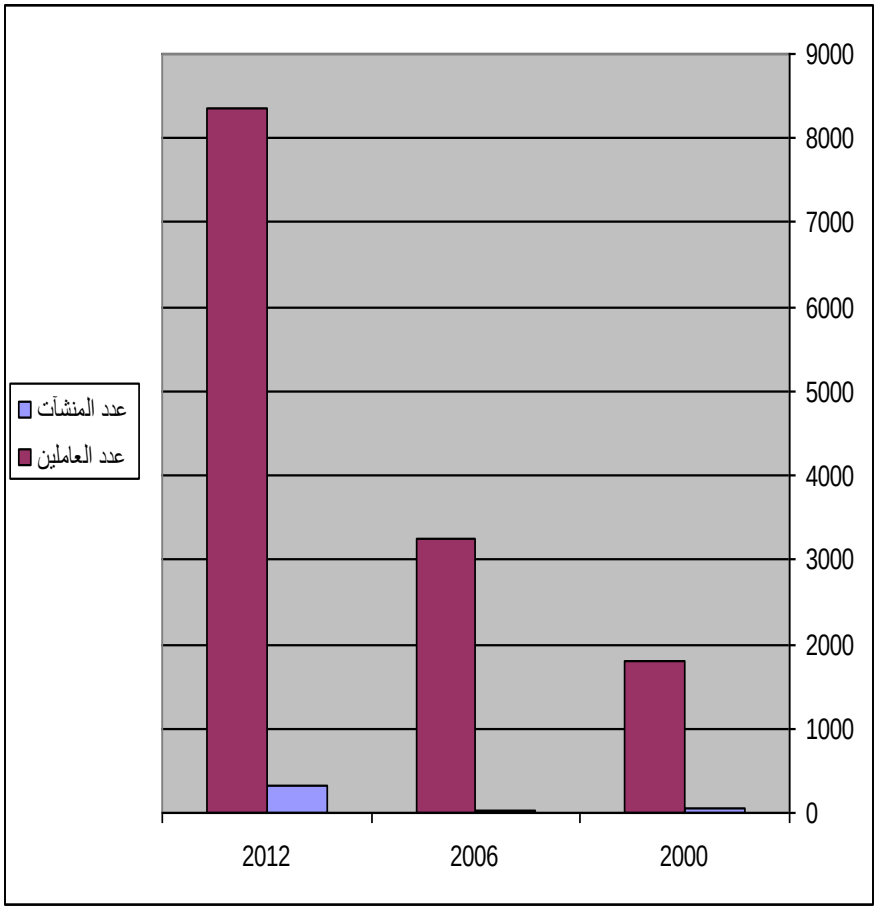

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الجدول (3)

المحور الثاني:

الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإنشائية إلى إجمالي الصناعات التحويلية في محافظة المثنى للفترة 2000- 2012.

تعد هذه الصناعات أحدى أهم القطاعات الحيوية في المحافظة التي نالت اهتمامًا متزايدًا في الفترة الأخيرة فهي تشكل المرتكز الرئيسي للقطاع الصناعي لما لها من أهمية في توفير القاعدة اللازمة لتطوير وتنمية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل من خلال استيعابها للأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة، وبذلك تسهم بدورها في رفاهية الفرد والمجتمع وتحسين الظروف المعيشية[10].

من خلال الجدول (4) الذي يبين الأهمية النسبية لهذا القطاع الحيوي ألى أجمالي القطاعات الصناعية التحويلية الأخرى للفترة 2000 – 2012 في منطقة الدراسة، حيث بلغ عدد منشآت هذا القطاع 64 منشأة صناعية عام 2000 تثمل ما نسبته 9،3% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في المحافظة بلغ عدد العاملين 1787 عامل وبنسبة 57،9% لنفس العام وبقيمة إنتاج بلغت ما نسبتها 76،7% وبذلك حققت أرباح اقتصادية من خلال ما حققته القيمة المضافة من نسبة عالية بلغت 78،3% وهي بذلك تسهم في النهوض بالواقع الصناعي للمحافظة وبشكل ملحوظ.

خلال عام 2006 شهد قطاع الصناعات الإنشائية تراجعًا في عدد منشآته إلى 27 منشأة صناعية وبنسبة 5،6% من إجمالي عدد المنشآت في المحافظة في حين ارتفع عدد العاملين فيها إلى 3250 عامل تمثل ما نسبته 68،1%

[10] سهاد إبراهيم الضالمي، التحليل المكاني للصناعات الإنشائية في محافظة المثنى للمدة (1995_2011)، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ص25.

وبنسبة متقاربة في قيمة الإنتاج والقيمة المضافة كما موضح في الجدول (4)، وهذا يعود إلى أن الظروف السياسية الاقتصادية التي مرت على العراق أدت إلى تراجع الكثير من القطاعات الصناعية وإيقاف منشآتها عن العمل، وبنفس الوقت يلاحظ أن هناك عماله عاطلة في جميع المحافظات والتي تبحث عن فرص العمل لتحسين الظروف المعيشية التي تمر بها، لذا نلاحظ رغم تراجع المنشآت الصناعية لهذا القطاع إلا أنها استوعبت أعدادًا كبيرة من العمالة العاطلة في المحافظة.

في عام 2012 يلاحظ تقدماً وتطورًا ملحوظًا لهذا القطاع،حيث ارتفع عدد منشآته إلى 318 منشأة صناعية وبنسبة 8,27% وبذلك تكون حققت نسبة زيادة قدرها 8,396% عن عام 2000، كذلك الحال بالنسبة لعدد العاملين الذي بلغ 8363 عامل لنفس العام وحققت نسبة زيادة قدرها 9,367% وحققت قيمة إنتاج ما نسبته 8,80% وقيمة مضافة بنسبة 9,77% وهذا راجع إلى أهمية هذا القطاع الحيوي وما حققه من ربحية اقتصادية ساهمت في تحسين الواقع الصناعي للمحافظة وتنمية قدراته، وبذلك تعززت مكانة هذا القطاع الحيوي من بين بقيه القطاعات الصناعية الأخرى حيث أخذ المرتبة الأولى في البنية الصناعية من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين، وبذلك يكون القطاع الرائد بالمحافظة وهذا يأتي من خلال توجه القطاع الخاص حتى إلى استثمار أمواله في هذه الصناعات كصناعه الطابوق والزجاج وبعض معامل الأسمنت التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص في المحافظة.

جدول (4)

المؤشرات الاقتصادية للصناعات الإنشائية وأهميتها النسبية

في محافظة المثنى للفترة 2000–2012

السنة	الصناعة	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	قيمة الإنتاج	%	القيمة المضافة	%
2000	الإنشائية	64	9،3	1787	57،9	10369	76،7	5519	78،3
	إجمالي الصناعة	689		3088		13525		7046،7	
2006	الإنشائية	27	5،6	3250	68،1	61267	69	17662	67،5
	إجمالي الصناعة	482		4769		88772،8		26183،1	
2012	الإنشائية	318	27،8	8363	77،5	130698	80،8	62202،3	77،9
	إجمالي الصناعة	1142		10787		161667،6		79804،6	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة الإلكترونية، المنشآت الصناعية لمحافظة المثنى، بيانات غير منشورة، عام 2012.

المحور الثالث: التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية في محافظة المثنى لعام 2012.

تنوعت وتعددت الصناعات الإنشائية كثيرًا كصناعة الأسمنت وصناعة الطابوق بأنواعه وصناعة البلوك والكاشي (البلاط) فعلا عن صناعات إنشائية متنوعة أخرى كالخزف والسيراميك والفخار وغيرها.

تعد الصناعات الإنشائية من الصناعات الإنتاجية المهمة بالنسبة لاقتصاد المنطقة والعراق بشكل عام، حيث تواكب هذه الصناعات حركة العمران والبناء والتشييد التى تشهدها محافظات العراق بما فيها محافظة المثنى، إذ تتمثل موادها الأولية بأنها كبيرة الحجم ثقيلة الوزن وتتحمل النقل لمسافات طويلة، كما وتشهد ارتفاعًا واضحًا في كلف نقلها،حظيت هذه الصناعات في البنية الصناعية بأعلى النسب، حيث بلغت (**34،6**%) من إجمالي منشآت المحافظة، وقد وفرت فرص عمل ما بنسبة (**82،8**%) من إجمالي العاملين، حيث نال العاملين ما نسبته من الأجور (**89،4**%) وحققت قيمة إنتاج وقيمة مضافة ما نسبته (**80،9**%، 78%)على الترتيب.

ومن خلال ملاحظة الجدول (5) والشكل (2)ضمت محافظة المثنى منشأتين كبيرتين لصناعة الاسمنت تعود ملكيتها للقطاع العام، وبلغ عدد العاملين فيها (2359) عامل وبنسبة (**28،2**%) من إجمالي العاملين في الصناعات الإنشائية، تمثلت بعمل أسمنت السماوة (الجنوب) في قضاء السماوة، ومعمل اسمنت المثنى في قضاء السلمان، في حين بلغت منشآت صناعة الطابوق (248) منشأة وبنسبة (15%) من إجمالي المنشآت وبعدد (4720) عامل شكلوا ما نسبته(**56،4**%)، وهي بذلك تمثل أعلى نسبة في هذه الصناعات حيث أن جميع معامل الطابوق تعد منشآت كبيرة الحجم أغلبها تعود للقطاع الخاص تقوم بإنتاج أنواع مختلفة من الطابوق الذي يستخدم كمادة أولية في عمليات البناء

والإعمار، أما صناعة البلوك فعددها (213) منشأة وبنسبة (67%) وهي أعلى نسبة من حيث عدد المنشآت لصغر حجمها وسهولة إنتاجها تعود للقطاع الخاص جميعها، وبلغ عدد العاملين فيها (740) عامل وبنسبة (**8،9**%) تقوم بإنتاج مختلف أنواع البلوك الذي يستخدم إلى جانب الطابوق ولكن بنسبة أقل، في حين تأتي صناعة الاشتايكر بواقع (222) منشأة وبنسبة (**6،9**%) ونسبه عاملين (3%) من إجمالي عدد العاملين في المحافظة، وهي منشآت صغيرة الحجم تعود للقطاع الخاص تنتج مادة الاشتايكر الخاص في بناء وتغطية سطوح المباني والمنازل وتستخدم أيضا في تغليف المرآب (كراج) لقوته وتحمله درجات الحرارة العالية والرطوبة، أما بالنسبة لصناعة الكاشي (البلاط) فكانت بواقع (31) منشأة وبنسبة (**9،7**%) وبلغ عدد العاملين (267) عامل تمثل (**3،4**%)من إجمالي العاملين في المحافظة إذ تقوم هذه المنشآت بإنتاج مادة الكاشي (البلاط) الذي يستخدم في فرش أرضية المنازل والمباني بأشكال والألوان ومقاسات مختلفة ومتنوعة، وأخيرًا تأتي صناعة الجص (الملاط) بمنشأتين صغيرة الحجم تعود للقطاع الخاص ويعمل فيها (429) عامل تنتج مادة الجص الذي يستخدم في طلاء الجدارن (البياض) من الداخل حيث يعطيها منظرًا مصقولا وله استعمالات إنشائية أخرى.

جدول (5)

بنية الصناعات الإنشائية حسب النشاط

في محافظة المثنى لعام 2012

نوع النشاط	عدد المنشآت	النسبة %	عدد العاملين	النسبة%
صناعة الأسمنت	2	**0،7**	2359	**28،2**
صناعة الطابوق	48	15	4720	**56،4**
صناعة البلوك	213	67	740	**8،9**
صناعة الاشتايكر	22	**6،9**	248	3
صناعة الكاشي	31	**9،7**	267	**3،1**
صناعة الجص	2	**0،7**	29	**0،4**
المجموع	318	%100	8363	%100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، شعبة الحاسبة الإلكترونية للمنشآت الصغيرة في المحافظة، بيانات غير منشورة، لعام 2012. دراسة ميدانية أجراها الباحث في قضائي السماوة والرميثة بتاريخ (2014/9/13).

شكل (2)

بنية الصناعات الإنشائية حسب النشاط

في محافظة المثنى لعام 2012

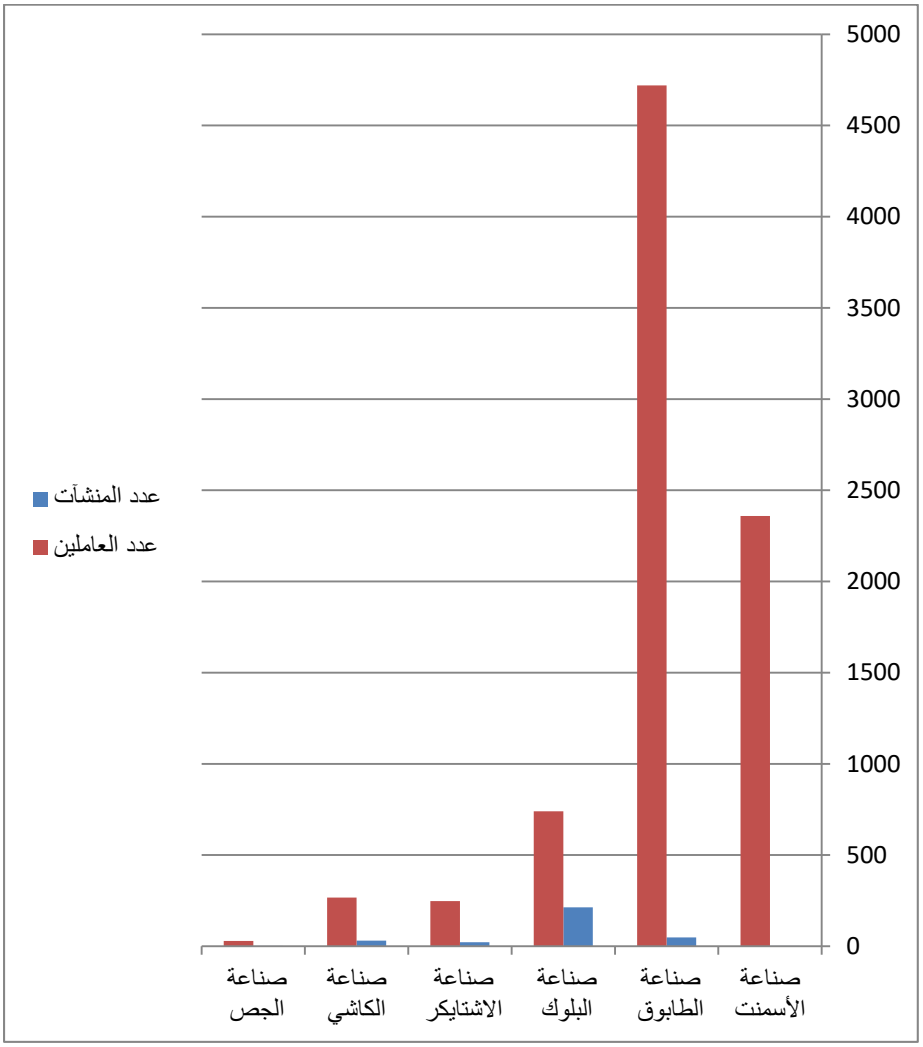

المصدر: عمل الباحث اعتمادًا على جدول (5).

مما تقدم يتضح أن محافظة المثنى تكاد تتخصص في صناعات إنشائية متقدمة عما يجاورها من محافظات أخرى في جنوب العراق، بل وأن بعض منشأتها تجهز منشآت صناعة أخرى بمواد أولية تعتبر أساسية في صناعة الأخيرة كمادة الكلنكر في صناعة الاسمنت، إذ تستورد محافظة البصرة هذه المادة في صناعة الاسمنت من مصانع الاسمنت في محافظة المثنى.

وهذا يرتبط بما تحويه محافظة المثنى من مواد أولية كثيرة كأحجار الكلس والرمال والأطيان والأتربة والحصى ذلك لكثرة ما يوجد في المحافظة من مقالع حجرية تستخرج منها هذه المواد، لذا ساهمت هذه الصناعات وبشكل كبير في استثمار الأموال وتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة وهذا بدوره يساهم في تطوير وتحسين اقتصاد المنطقة وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية وصناعية في المحافظة من شأنها أن تساهم في تغيير الوضع الاقتصادي والمعاشي لسكان تلك المناطق نحو الأفضل.

ومن خلال بيانات الجدول (6)، والشكل (3) الذي يبين التوزيع المكانى للصناعات الإنشائية حسب الأقضية في محافظة المثنى، حيث يلاحظ أن قضاء السماوة جاء بالمركز الأول بعدد منشآت 215 منشأة صناعية مثلت ما نسبته **67،6**%من إجمالي المنشآت الصناعية في المحافظة لعام 2012، وبلغ عدد العاملين فيها 3414 عامل وبنسبه قدرها **40،8**% من إجمالي العاملين في الصناعات الإنشائية بالمحافظة، في حين جاء قضاء الرميثة بالمركز الثاني بواقع 67 منشأة صناعية وبنسبة21،1% وبنسبة عاملين بلغت 29،4% أما بقية الأقضية فكانت بنسبتهم قليله من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين فيها كما موضح في الخريطة (3).

تركزت معظم الصناعات الإنشائية في قضائي السماوة والرمثية، وهذا يأتى من خلال كبر حجم سكان القضائين والتي وصلت نسبة السكان فيهما 42،3%

لكل منهما من إجمالي سكان المحافظة، إذ أن كبر حجم السكان له دور كبير في تركز هذه الأعداد الكبيرة من المنشآت الصناعية وهذا يسهم بدوره في تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في المحافظة، فضلًا عن توفر الإمكانات المتاحة وخدمات البنى الأساسية فيها، هذا عكس ما نلاحظه في قضائى الخضر والسلمان والتي تقل فيها نسبة أعداد المنشآت الصناعية وعدد العاملين بالرغم من امتلاك قضاء السلمان نسبة 90% من إجمالي مساحة المحافظة والبالغة 51740 كم^2 ألا أنها لم تستثمر بالشكل الصحيح رغم توفر الإمكانات المتاحة فيها من خامات معدنية وأحجار ورمال وحصى ألا أنه لم يكن هناك دور واضح لعمليات المسح الجيولوجي في هذه المناطق والكشف عنها، مما أدي إلي تراجعها وتخلفها اقتصاديًا واجتماعيًا عن بقيمة المناطق الأخرى من المحافظة.

خريطة (3)

التوزيع المكاني لعدد المنشآت وعدد العاملين في الصناعات الإنشائية حسب القضاء في محافظة المثنى لعام 2012

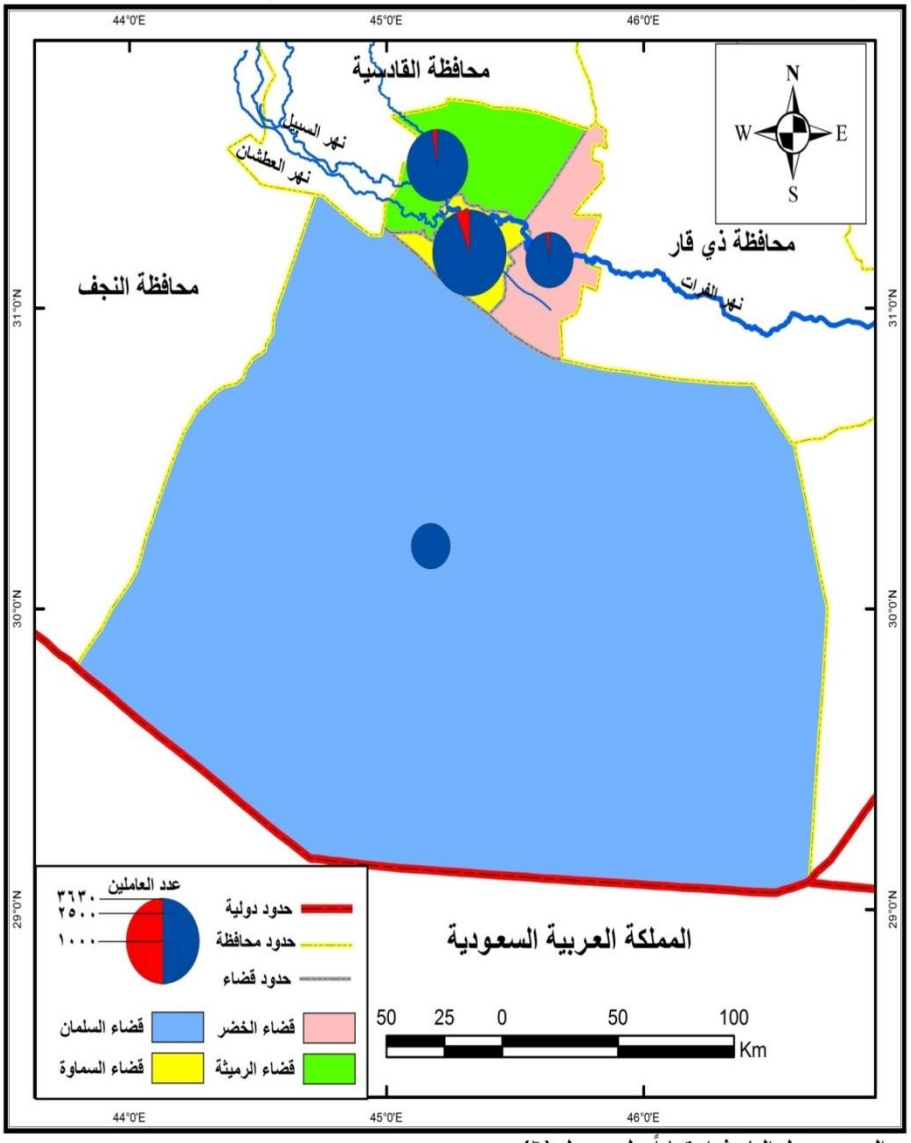

المصدر عمل الباحث اعتماداً على جدول (٦) .

من خلال ما تقدم يلاحظ أن هناك تباين مكاني واضح لقطاع الصناعات الإنشائية بين أقضية المحافظة وهذا يعود لتوفر الإمكانات المتاحة كما أشرنا في أعلاه، فضلًا عن عدم إتباع منهج التخطيط السليم في توزيع المنشآت الصناعية على أقضية ومناطق المحافظة مما خلق تباين بينهما على كافة المستويات بالرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية فيها ألا أنها تحتاج إلي سياسات واستراتيجيات تنموية من شأنها أن تنهض بالواقع الصناعي والاقتصادي والاجتماعي لسكان تلك المناطق.

جدول (6)

التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية حسب القضاء

في محافظة المثنى لعام 2012.

الوحدة	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%
قضاء السماوة	215	67،6	3414	40،8
قضاء الرميثة	67	21،1	2455	29،4
قضاء الخضر	35	11	1472	17،6
قضاء السلمان	1	0،3	1022	12،2
المجموع	318	%100	8363	%100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شعبة الإحصاء الصناعي، بيانات الحاسبة الإلكترونية، قطاع الصناعات الإنشائية لمحافظة المثنى، بيانات غير منشورة، عام 2012.

شكل (3) التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية حسب القضاء في محافظة المثنى لعام 2012م

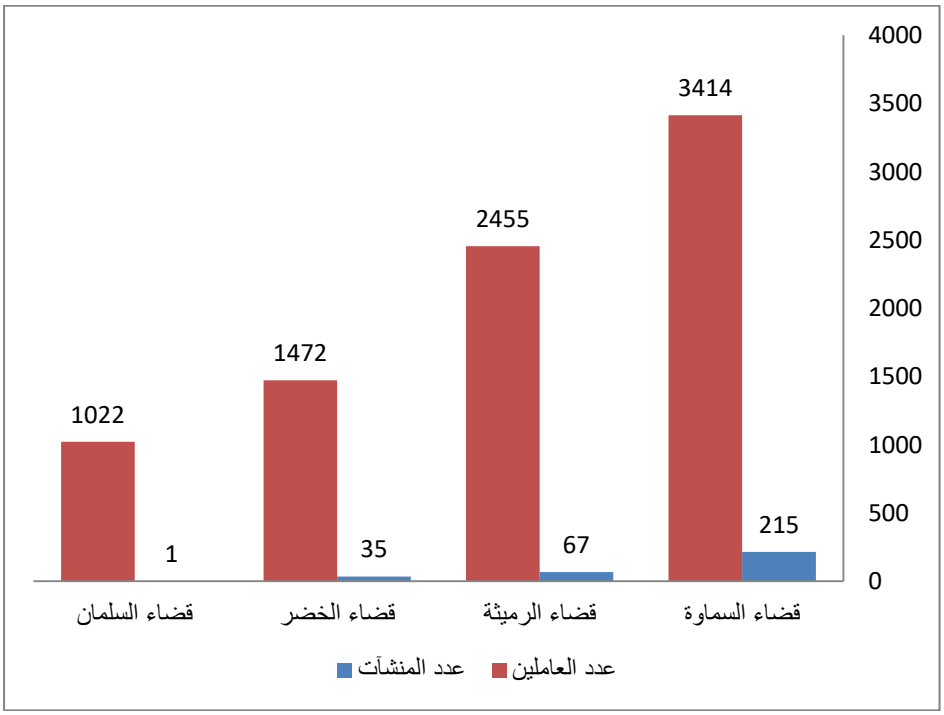

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على جدول (6).

الخاتمة

تنوعت وتعددت الصناعات الإنشائية في محافظة المثنى، منها صناعة الطابوق والأسمنت والكاشي (البلاط) والجص (الملاط) والكثير من الصناعات الإنشائية الأخرى، ورغم توفر الإمكانات المتاحة لهذه الصناعات من الموارد البشرية والطبيعية المتمثلة بالأيدي العاملة والخامات المعدنية التي تسهم في تطور وتقدم هذا القطاع الحيوي إلا إنها ومن خلال عرض البحث لم يتم استثمارها واستغلالها بالشكل الأمثل الذي يسهم بدوره في تطور هذا القطاع وتنميته بشكل

يخدم جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا يلاحظ أن خطط التنمية الصناعية والتي تم عرضها لم يكن هناك نصيب كافي من الأموال لهذا القطاع بسبب الظروف الاقتصادية والفترات الزمنية التي مرت على العراق آنذاك، لكن رغم ذلك يلاحظ خلال السنوات 2000- 2012 تطور وتباين واضح لقطاع الصناعات الإنشائية، فبعد أن كان عدد منشأتها 64 منشأة صناعية عام 2000 تراجعت إلى 27 منشأة صناعية لعام 2006 بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد عادت و نشطت حركة القطاع الصناعي ليرتفع عدد منشآتها إلى 318 منشأة صناعية عام 2012، كذلك الحال بالنسبة لعدد العاملين وما استوعبته هذه الصناعات من الأعداد الكبيرة من العمالة العاطلة والتي وصلت عام 2012 إلى 8363 عامل وهذا بدوره يسهم في القضاء على البطالة في المحافظة، لذا مرت الصناعات الإنشائية بمراحل التباين المكاني بين أقضية المحافظة وكان هذا التباين ناتج عن عدم إتباع أساليب التخطيط السليم والتكنولوجيا الحديثة في استثمار جميع هذه الأراضي والكشف عن مواردها الطبيعية واستغلالها لصالح هذا القطاع، لذا يلاحظ أن هناك تباين كبير في توزيع هذه الصناعات بين أقضية المحافظة الأمر الذي خلق تفاوت بينهما في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذا يجب مراعاة مبدأ التخطيط السليم والتوزيع الجغرافي المناسب لهذه الصناعات لكي تشمل جميع الأقضية من المحافظة بهدف تنميتها وتطويرها اقتصادياً واجتماعياً.

المصادر والمراجع

1- أحمد حبيب رسول، دراسات في جغرافية العراق الصناعية، مطبعة العاني، بغداد، 1975.

2- حسين موسى جاسم الأوسي، التوزيع الجغرافي للصناعة في بابل، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.

3- سهاد إبراهيم الضالمي، التحليل المكاني للصناعات الإنشائية في محافظة المثنى للمدة (1995_2011)، رسالة ماجستير(غ.م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012.

4- عباس علي التميمي، النمو الصناعي في البصرة ونينوى، مركز دراسات الخليج، البصرة، 1981.

5- عبد الزهرة الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه (غ، م) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996.

6- عبد خليل فضيل، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1976.

7- كاثلين أم لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي، خطاب العائي، دار التضامن للطباعة والنشر، بغداد، 1963.

8- كفاية عبد الله، الصناعات الإنشائية فى محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه (غ.م). كلية الآداب، جامعة البصرة، 2005.

9- محمد أزهر السماك، عباس على التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1987.

10- مديرية إحصاء المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، لعام 2010.

11- مديرية إحصاء محافظة المثنى، شعبه المتابعة، الحاسبة الإلكترونية، بيانات الصناعات الإنشائية لمحافظة المثنى، بيانات غير منشورة، عام 2012.

12- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شعبة الإحصاءات السكانية، تقديرات سكان محافظة المثنى لعام 2010، بيانات غير منشورة.

13- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة الالكترونية، المنشآت الصناعية لمحافظة المثنى، بيانات غير منشورة، عام 2012.